خلاصة

تقرير المجلس الأعلى للحسابات
حول تدقيق الحسابات السنوية للأحزاب السياسية
برسم السنة المالية 2016

طبقا لأحكام الفصل 147 من دستور 2011 ولمقتضيات المادتين 44 و45 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية كما تم تتميمه وتغييره، قام المجلس الأعلى للحسابات بإنجاز تقرير يتعلق بتدقيق حسابات الأحزاب السياسية وفحص صحة نفقاتها برسم الدعم الممنوح لها للمساهمة في تغطية مصاريف تدبيرها وتنظيم مؤتمراتها الوطنية العادية خلال السنة المالية 2016.

1. معطيات حول الحسابات السنوية

1.1. تقديم الحسابات السنوية

عملا بمقتضيات المادتين 42 و44 من القانون التنظيمي سالف الذكر، فإن الأحزاب السياسية ملزمة بأن تقدم حساباتها السنوية للمجلس في 31 مارس من كل سنة على أبعد تقدير، مشهود بصحتها من طرف خبير محاسب مقيد في جدول هيئة الخبراء المحاسبين.

ومن خلال المعطيات المتعلقة بعملية تقديم الحسابات السنوية، سجل المجلس الأعلى للحسابات، أنه من أصل أربعة وثلاثين (34) حزبا المرخص لها قانونا، أدلى اثنان وثلاثون (32) حزبا بحساباتهم السنوية إلى المجلس، بينما تخلف عن القيام بذلك كل من الحزب المغربي الليبرالي وحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية.

وسجل المجلس أن ثمانية وعشرون (28) حزبا قامت بإيداع حساباتها السنوية داخل الأجل القانوني، كما يبين ذلك الجدول التالي:

الجدول رقم 01: لائحة الأحزاب التي قامت بإيداع حساباتها السنوية داخل الأجل القانوني

	الأحزاب السياسية	تاريخ الإدلاء بالحساب السنوي
1	حزب الوحدة والديمقراطية	22 فبراير 2017
2	حزب جبهة القوى الديمقراطية	03 مارس 2017
3	حزب الأمل	09 مارس 2017
4	حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية	20 مارس 2017
5	حزب الحرية والعدالة الاجتماعية	23 مارس 2017
6	حزب النهضة والفضيلة	23 مارس 2017
7	حزب النهضة	24 مارس 2017
8	حزب الشورى والاستقلال	27 مارس 2017
9	حزب التجمع الوطني للأحرار	29 مارس 2017
10	حزب التقدم والاشتراكية	29 مارس 2017
11	حزب العدالة والتنمية	30 مارس 2017
12	حزب الاستقلال	30 مارس 2017
13	حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	30 مارس 2017
14	حزب العمل	30 مارس 2017
15	حزب الوسط الاجتماعي	30 مارس 2017
16	حزب القوات المواطنة	30 مارس 2017
17	حزب المجتمع الديمقراطي	30 مارس 2017
18	حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي	30 مارس 2017
19	حزب الأصالة والمعاصرة	31 مارس 2017
20	حزب الحركة الشعبية	31 مارس 2017
21	حزب الاتحاد الدستوري	31 مارس 2017
22	حزب التجديد والإنصاف	31 مارس 2017
23	حزب البيئة والتنمية المستدامة	31 مارس 2017
24	حزب العهد الديمقراطي	31 مارس 2017
25	حزب اليسار الأخضر المغربي	31 مارس 2017
26	حزب الإصلاح والتنمية	31 مارس 2017
27	حزب النهج الديمقراطي	31 مارس 2017
28	حزب الديمقراطيون الجدد	31 مارس 2017

وفي المقابل، قدمت أربعة (04) أحزاب حساباتها السنوية بعد انصرام الآجال المذكورة، ويتعلق الأمر بالأحزاب التالية:

الجدول رقم 02: لائحة الأحزاب التي قامت بإيداع حساباتها السنوية خارج الأجل القانوني

الأحزاب	تاريخ الإدلاء بالحساب السنوي
حزب المؤتمر الوطني الاتحادي	03 أبريل 2017
الحزب الديمقراطي الوطني	21 أبريل 2017
الحزب الاشتراكي الموحد	23 يونيو 2017
حزب الاتحاد المغربي للديمقراطية	09 نوفمبر 2017

2.1. موارد الأحزاب السياسية

فيما يخص موارد الأحزاب السياسية، يجب التذكير أن قانون المالية لسنة 2016 خصص مبلغا إجماليا قدره 80 مليون برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تدبير الأحزاب السياسية وتنظيم مؤتمراتها الوطنية العادية. وبلغ الغلاف المالي الذي تم منحه فعليا في هذا الإطار للأحزاب السياسية ما مجموعه 62,74 مليون درهم أي بنسبة 78,43% من مجموع الاعتمادات المفتوحة برسم قانون المالية.

ويتوزع هذا الغلاف بين:

- مبلغ قدره 59,52 مليون درهم برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير
- ومبلغ قدره 3,22 مليون درهم برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية الخاصة بكل من حزب الأصالة والمعاصرة (3,17 مليون درهم) وحزب المجتمع الديمقراطي (58,18 ألف[1] درهم).

وتجدر الإشارة إلى أنه لم يتم صرف مبلغ الدعم السنوي لتغطية مصاريف التدبير العائد لحزب الاتحاد المغربي للديمقراطية والذي قدره 483.870,97 درهم، وذلك بسبب عدم إرجاعه مبالغ غير مستحقة منحت له برسم التسبيق عن استحقاقات انتخابية سابقة.

وبالإضافة إلى مبالغ الدعم السنوي سالفة الذكر، استفادت الأحزاب السياسية من مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية، وفي هذا الإطار خصص مبلغ قدره 249,90 مليون درهم للأحزاب السياسية المشاركة في اقتراع 07 أكتوبر 2016 لانتخاب أعضاء مجلس النواب، وزع منه خلال سنة 2016 ما مجموعه 247,17 مليون درهم.

وقد بلغ مجموع مساهمة الدولة في تغطية مصاريف الحملات الانتخابية التي تم تنزيلها في الحسابات السنوية للأحزاب برسم سنة 2016 ما قدره 253,09 مليون درهم. ويرجع ذلك إلى كون بعض الأحزاب السياسية قامت بتنزيل مساهمة الدولة في تمويل حملاتها الانتخابية بمناسبة اقتراع 02 أكتوبر 2015 لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين ضمن الموارد المالية لسنة 2016 ويتعلق الأمر بكل من حزب العدالة والتنمية وحزب الاتحاد الدستوري وحزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية وحزب العهد الديمقراطي.

وعلاوة على ما سبق، شملت موارد الأحزاب واجبات الانخراط والمساهمات بمبلغ إجمالي يقارب 27,55 مليون درهم وعائدات غير جارية بما يناهز 15,99 مليون درهم وموارد استغلال أخرى بما يقارب 7,20 مليون درهم وعائدات مالية بمبلغ إجمالي يناهز 0,6 مليون درهم.

وعليه، فقد بلغ مجموع موارد الأحزاب السياسية كما تم التصريح به خلال سنة 2016 ما قدره 367,64 مليون درهم مقابل ما يناهز 375,46 مليون درهم سنة 2015 و91,88 مليون درهم سنة 2014.

وتثير المعطيات المتعلقة بموارد الأحزاب السياسية الملاحظات التالية:

1- يخص المبلغ التكميلي من مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تنظيم مؤتمره الوطني العادي المنعقد بتاريخ 15 سبتمبر 2013؛

- تتكون موارد الأحزاب السياسية أساسا من الدعم الممنوح لها من طرف الدولة، والذي مثل هذه السنة 86,03% من مجموع الموارد مقابل 89,87% سنة 2015 و69,70% سنة 2014؛

- حصلت ثمانية (08) أحزاب على ما نسبته 89,85 % من مجموع الموارد المسجلة سنة 2016 مقابل ما يعادل 93,06 % سنة 2015 و87,77% سنة 2014؛

- تم تسجيل تفاوت في حصة التمويل العمومي من مجموع الموارد من حزب لآخر، إذ لوحظ:

  - أن مالية أربعة عشر (14) حزبا اعتمدت كليا على الدعم العمومي خلال سنة 2016 مقابل خمسة عشر (15) حزبا سنة 2015 وثلاثة عشر (13) حزبا سنة 2014، ويتعلق الأمر بحزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية وحزب التجديد والإنصاف وحزب العهد الديمقراطي وحزب جبهة القوى الديمقراطية وحزب الوحدة والديمقراطية وحزب اليسار الأخضر المغربي وحزب العمل وحزب الأمل والحزب الديمقراطي الوطني وحزب القوات المواطنة وحزب الشورى والاستقلال وحزب النهضة وحزب الإصلاح والتنمية ثم حزب النهضة والفضيلة؛

  - أن حصة التمويل العمومي من مجموع الموارد تراوحت ما بين نسبة 90 و99,99 % على مستوى عشرة (10) أحزاب مقابل تسعة (09) أحزاب سنة 2015 وسبعة (07) أحزاب سنة 2014 ويتعلق الأمر بحزب الأصالة والمعاصرة وحزب الحركة الشعبية وحزب الاتحاد الدستوري وحزب البيئة والتنمية المستدامة وحزب الحرية والعدالة الاجتماعية وحزب الوسط الاجتماعي وحزب المؤتمر الوطني الاتحادي وحزب المجتمع الديمقراطي والحزب الاشتراكي الموحد وحزب الديمقراطيون الجدد؛

  - وأن هذه النسبة تراوحت ما بين 60 و 89,99%بالنسبة لخمسة (05) أحزاب، مقابل ستة (06) أحزاب سنتي 2015 و2014 ويتعلق الأمر بحزب العدالة والتنمية وحزب الاستقلال وحزب التجمع الوطني للأحرار وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي؛

  - أن حصة التمويل العمومي قد بلغت 46 % من مجموع الموارد بالنسبة لحزب التقدم والاشتراكية؛

  - أن حزب النهج الديمقراطي وحزب الاتحاد المغربي للديمقراطية اعتمدا كليا على مواردهما الذاتية لعدم استفادتهما من الدعم العمومي، ويرجع ذلك إلى عدم مشاركة الحزب الأول في الانتخابات العامة التشريعية، الشيء الذي حال دون استفادته من التمويل العمومي كما نصت على ذلك المادة 32 من القانون التنظيمي 29.11 سالف الذكر، أما بالنسبة للحزب الثاني فذلك راجع لعدم تسوية وضعيته المالية تجاه خزينة الدولة.

3.1. إرجاع مبالغ الدعم العمومي إلى الخزينة العامة للمملكة

سجلت السنة المالية 2016 إرجاع بعض الأحزاب السياسية لمبالغ مالية إلى الخزينة العامة قدرها 6.926.696,03 درهم، تتعلق بمساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية برسم استحقاقات سابقة في حين عرفت السنة المالية 2017 إرجاع ما مجموعه 4.589.462,13 درهم، ويلخص الجدول التالي المبالغ التي تم استرجاعها خلال السنوات الثلاث الأخيرة:

جدول رقم 3: مبالغ الدعم التي قامت الأحزاب السياسية بإرجاعها إلى الخزينة العامة للمملكة (بالدرهم)

الاستحقاق الانتخابي	2015		2016		2017	
	الأحزاب السياسية	المبلغ	الأحزاب السياسية	المبلغ	الأحزاب السياسية	المبلغ
اقتراع 25 نوفمبر 2011 لانتخاب أعضاء مجلس النواب	-	-	حزب الأصالة والمعاصرة	923.505,02	-	-
	-	-	حزب الشورى والاستقلال	129.413,24	-	-
اقتراع 04 سبتمبر 2015 لانتخاب أعضاء المجالس الجماعية والمجالس الجهوية	حزب البيئة والتنمية المستدامة	462.500,00	حزب الديمقراطيون الجدد	503.434,95	حزب التجديد والإنصاف	555.955,78
	حزب العهد الديمقراطي	140.697,00	حزب الاستقلال	2.629.609,72	حزب الوحدة والديمقراطية	694.264,03
	حزب المؤتمر الوطني الاتحادي	327.915,61	حزب الحركة الشعبية	63.865,70	حزب اليسار الأخضر المغربي	679.480,26
	حزب الحرية والعدالة الاجتماعية	1.027.946,14	-	-	حزب الوسط الاجتماعي	620.935,34
	حزب الأمل	1.091.249,75	-	-	حزب الإصلاح والتنمية	298.616,36
	حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	277.458,7	-	-	حزب النهضة والفضيلة	298.507,50
	-	-	-	-	حزب التجمع الوطني للأحرار	1.000.000,00
	-	-	-	-	حزب العهد الديمقراطي	3.337,30
اقتراع 02 أكتوبر 2015 لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين	-	-	حزب العدالة والتنمية	970.062,17	حزب الحركة الشعبية	400.000,00
	-	-	حزب التجمع الوطني للأحرار	903.294,27	-	-
	-	-	حزب الحركة الشعبية	357.513,84	-	-
	-	-	حزب الاتحاد الدستوري	2.928,54	-	-
	-	-	حزب العهد الديمقراطي	610,05	-	-
اقتراع 07 أكتوبر 2016 لانتخاب أعضاء مجلس النواب	-	-	حزب الحرية والعدالة الاجتماعية	178.628,79	حزب الحركة الشعبية	38.365,56
	-	-	حزب الأمل	263.829,74	-	-
المجموع	3.327.767,20		6.926.696,03		4.589.462,13	
المجموع العام	14.843.925,36					

4.1. نفقات الأحزاب السياسية

بلغت نفقات الأحزاب السياسية، المصرح بصرفها، ما يناهز 417,99 مليون درهم مقابل ما قدره 372,92 مليون درهم سنة 2015 و113,58 مليون درهم سنة 2014. وتوزعت هذه النفقات بين:

- تكاليف الحملات الانتخابية بمبلغ قدره 292,46 مليون درهم؛
- تكاليف التسيير بمبلغ قدره 93,98 مليون درهم؛
- اقتناء أصول ثابتة بمجموع قدره 25,24 مليون درهم؛
- تكاليف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية بما يناهز 6,31 مليون درهم.

وتثير المعطيات المتعلقة بهذه النفقات الملاحظات التالية:

- ثمانية (8) أحزاب أنجزت ما يقارب 90,61 % من مجموع النفقات المصرح بصرفها برسم سنة 2016 مقابل 89,78% سنة 2015 و91,11% برسم سنة 2014؛
- أن الأحزاب الثمانية المذكورة قامت باقتناء 98,61 % من مجموع الأصول الثابتة وقامت كذلك بصرف 89,93 % من تكاليف الحملات الانتخابية و90,62 % من نفقات التسيير وأخيرا 90,41 % من تكاليف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية.

2. النتائج العامة لتدقيق الحسابات السنوية

أسفرت عملية تدقيق حسابات الأحزاب السياسية وكذا فحص صحة نفقاتها عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس الأعلى للحسابات بتوجيهها إلى المسؤولين الوطنيين عن الأحزاب، وذلك قصد الإدلاء بتعقيباتهم عند الاقتضاء.

وتهم الملاحظات المسجلة الجوانب المتعلقة بإرجاع المبالغ إلى الخزينة العامة للمملكة والإشهاد بصحة الحسابات ومحتوى الحسابات السنوية المقدمة ومدى احترام القواعد المحاسبية ومشروعية موارد ونفقات الأحزاب.

1.2.إرجاع مبالغ الدعم العمومي إلى الخزينة العامة للمملكة

أ. مبالغ الدعم غير المستحقة[2]

لم تقدم أربعة (04) أحزاب ما يثبت إرجاعها إلى الخزينة العامة للمملكة مبالغ غير مستحقة قدرها 2.867.470,33 درهم، برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاتها الانتخابية بمناسبة:

- اقتراعي 2009 و2011، ويتعلق الأمر بحزب الاتحاد المغربي للديمقراطية 469.117,39 درهم؛
- اقتراع 04 سبتمبر 2015 لانتخاب أعضاء المجالس الجماعية والمجالس الجهوية. ويتعلق الأمر بالأحزاب التالية:

2 - حاصل الفرق بين مبلغ التسبيق المقدم للحزب والمبلغ العائد له.

1. حزب العمل: 676.222,77 درهم؛
2. الحزب المغربي الليبرالي: 1.070.138,47 درهم؛
3. الحزب الديمقراطي الوطني: 651.991,70 درهم.

ب. مبالغ الدعم غير المستعملة

لوحظ أن أربعة (04) أحزاب لم تقدم ما يثبت إرجاعها إلى الخزينة العامة للمملكة مبالغ غير مستعملة قدرها 2.295.017,52 درهم، برسم مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية السابقة، ويتعلق الأمر ب:

1. حزب التجمع الوطني للأحرار: بمبلغ قدره 401.267,21 درهم، برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية بمناسبة اقتراع 25 نوفمبر 2011 ومبلغ قدره 1.400.000,00 درهم يتعلق بمساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية برسم اقتراع 02 أكتوبر 2015 لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين؛
2. حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية: بمبلغ إجمالي قدره 185.076,00 درهم برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية بمناسبة مشاركته في انتخابات 02 أكتوبر 2015 لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين؛
3. الحزب المغربي الليبرالي: بمبلغ إجمالي قدره 94.495,68 درهم برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية العامة لانتخاب أعضاء المجالس الجماعية والمجالس الجهوية برسم اقتراع 04 سبتمبر 2015؛
4. حزب الاتحاد المغربي للديمقراطية: بمبلغ إجمالي غير مستعمل قدره 214.178,63 درهم برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية بمناسبة اقتراع 2011.

ج. مبالغ الدعم التي تم صرفها دون دعمها بوثائق إثبات

لوحظ أن حزب التجمع الوطني للأحرار لم يقدم ما يثبت إرجاعه إلى الخزينة العامة للمملكة مبلغا قدره 403.559,70 درهم، حيث أن الحزب لم يقدم أي وثائق تثبت صرفه فعليا للمترشحين برسم استحقاقات سابقة.

د. مبالغ الدعم التي تم صرفها رغم أنها لا تخص الحملات الانتخابية

لوحظ أن حزبين (02) لم يقدما ما يثبت إرجاعهما إلى الخزينة العامة للمملكة مبلغا إجماليا قدره 1.952.350,02درهما يتعلق بمساهمة الدولة في تمويل حملاتهما الانتخابية برسم اقتراع 02 أكتوبر 2015 لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين، ويتعلق الأمر ب:

1. حزب العدالة والتنمية: 1.874.350,02 درهم، ويتعلق هذا المبلغ بأداء أجور المستخدمين واقتطاعات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والضريبة على الدخل برسم شهور أغسطس وسبتمبر وأكتوبر 2015؛
2. حزب الحركة الشعبية: 78.000,00 درهم، ويخص هذا المبلغ اقتناء الة نسخ تعتبر من المعدات وتصنف من الأصول المعمرة .

2.2. حول الإشهاد بصحة الحسابات

من أصل اثنان وثلاثون (32) حزبا التي أدلت بحساباتها السنوية إلى المجلس برسم سنة 2016، تبين أن:

- تسعة وعشرين (29) حزبا قدمت حسابات مشهود بصحتها من طرف خبير محاسب مقيد في هيئة الخبراء المحاسبين، منها:

- واحد وعشرون (21) حزبا أدلت بحسابات مشهود بصحتها بدون تحفظ مقابل تسعة عشر (19) حزبا سنتي 2014 و2015. ويتعلق الأمر بكل من حزب التجمع الوطني للأحرار وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب الحركة الشعبية وحزب التقدم والاشتراكية وحزب التجديد والإنصاف وحزب البيئة والتنمية المستدامة وحزب العهد الديمقراطي وحزب الحرية والعدالة الاجتماعية وحزب الوحدة والديمقراطية وحزب اليسار الأخضر المغربي وحزب العمل وحزب الوسط الاجتماعي وحزب الأمل والحزب الديمقراطي الوطني وحزب الشورى والاستقلال وحزب النهضة وحزب المجتمع الديمقراطي وحزب الاتحاد المغربي للديمقراطية والحزب الاشتراكي الموحد وحزب النهج الديمقراطي وحزب الديمقراطيون الجدد؛

- حزبان (02) قدما حسابيهما دون أن يشير تقريري الخبيرين المحاسبين المتعلقين بهما:

  - إلى أن "القوائم التركيبية من شأنها أن تكون صورة أمينة لفائض الحزب وخصاصه"، ويتعلق الأمر بحزب الأصالة والمعاصرة؛

  - أو إلى أن "القوائم التركيبية من شأنها أن تكون صورة أمينة لأصول الحزب وخصومه"، ونخص بالذكر حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي.

- ستة (06) أحزاب قدمت حسابات مشهود بصحتها بتحفظ مقابل أربعة (04) أحزاب سنة 2015 وثلاثة (03) أحزاب سنة 2014، ويتعلق الأمر بحزب حزب العدالة والتنمية وحزب الاستقلال وحزب الاتحاد الدستوري وحزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية وحزب المؤتمر الوطني الاتحادي وحزب القوات المواطنة.

- ثلاثة (03) أحزاب قدمت حسابها السنوي دون تقديم تقرير خبير محاسب مقيد في هيأة الخبراء المحاسبين، مقابل حزبين (02) سنتي 2015 و2014، وذلك خلافا لما هو منصوص عليه في المادة 42 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية والقرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 الصادر في 27 من ربيع الآخر 1430 (23 أبريل 2009) المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية. ويتعلق الأمر بحزب جبهة القوى الديمقراطية وحزب الإصلاح والتنمية وحزب النهضة والفضيلة.

للإشارة فإن حزب الإصلاح والتنمية وحزب النهضة والفضيلة قدما تقريرين "لخبير محاسب" على أنه مقيد في جدول خبراء محاسبين بهيئة دولية. وبالتالي يعتبر المجلس أنه لم يتم الإشهاد بصحة الحساب السنوي من طرف خبير محاسب مقيد في جدول هيئة الخبراء المحاسبين.

3.2. حول الوثائق المكونة للحسابات المقدمة

أثار فحص الوثائق المكونة للحسابات المدلى بها للمجلس عدة ملاحظات أهمها:

- أن حزبين (02) لم يقدما كل الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية والمنصوص عليها في القرار المشترك رقم 1078.09 سالف الذكر. ويتعلق الأمر بحزب العهد الديمقراطي وحزب الاتحاد المغربي للديمقراطية؛

- أن ثلاثة (03) أحزاب لم تقدم للمجلس الجرد المنصوص عليه في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 السالف ذكره. ويتعلق الأمر بالحزب الديمقراطي الوطني وحزب الاتحاد المغربي للديمقراطية وحزب النهج الديمقراطي؛

- أن حزب العهد الديمقراطي وحزب الاتحاد المغربي للديمقراطية لم يدليا بالكشوفات البنكية المتعلقة على التوالي بالأشهر الثلاثة الأخيرة من سنة 2016 وبالشهرين الأولين من نفس السنة.

4.2. حول مسك المحاسبة

همت الملاحظات المتعلقة بمسك المحاسبة بشكل أساسي النقط التالية:

- أن مسك محاسبة ثمانية (08) أحزاب تم وفق الدليل العام للمعايير المحاسبية دون مراعاة الملائمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية موضوع القرار المشترك السالف ذكره. ويتعلق الأمر بحزب العهد الديمقراطي وحزب الوحدة والديمقراطية وحزب اليسار الأخضر المغربي والحزب الديمقراطي الوطني وحزب النهضة وحزب الاتحاد المغربي للديمقراطية وحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي ثم حزب النهج الديمقراطي؛

- أن حزب الحرية والعدالة الاجتماعية لم يقم بإدراج العمليات المتعلقة بحملاته الانتخابية في السجلات المحاسبية والقوائم التركيبية التي تم حصرها.

- أن المبلغ التكميلي للدعم المقدم من طرف الدولة لحزب العهد الديمقراطي بمناسبة اقتراع 7 أكتوبر 2016 أي 495.089,53 درهم لم يتم تضمينه في المبلغ الإجمالي للدعم على مستوى المحاسبة وهو ما يخالف مبدأ الشمولية، حيث أن الحزب ملزم بإدراج كل العمليات المنجزة خلال السنة، بما فيها تلك المتعلقة بالحملات الانتخابية، في السجلات المحاسبية والقوائم التركيبية التي يتم حصرها سنويا؛

- أن حزب الاستقلال لا يطبق على أصوله الثابتة مخصصات الاستهلاك[3]؛

- أن حزب الأصالة والمعاصرة لم يقدم ضمن قائمة المعلومات التكميلية أي تفاصيل بخصوص الحساب "دائنون آخرون[4]" الذي يبرز مبلغا قدره 1.581.304,14 درهم.

3 - Dotations d'exploitation ;

- أنه تم تسجيل أخطاء في تنزيل بعض العمليات المحاسباتية، وهو ما يخالف "مبدأ الوضوح" المنصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، ونذكر منها:

- أن حزب الاتحاد الدستوري قام بتنزيل مبالغ الدعم المقدمة للمترشحين برسم الانتخابات التشريعية ل 07 أكتوبر 2016 ضمن الحساب 639 "مخصصات مالية[5]" عوض الحساب 6184 "مساعدة مباشرة للمترشحين[6]".
- أن حزب العهد الديمقراطي قام بتنزيل الدعم الممنوح للحزب ضمن الحساب " إعانة الاستغلال[7]" عوض الحساب "716 تمويل عمومي"؛
- أن الحزب الديمقراطي الوطني قام بتنزيل المبالغ المتعلقة بالنفقات التي تمت بمناسبة الحملة الانتخابية بما فيها الدعم المقدم إلى المترشحين على مستوى حساب "مؤتمرات وتظاهرات[8]" عوض تنزيلها في الحسابات الخاصة بها كما قام بتنزيل الدعم العمومي على مستوى حساب "إعانة الاستغلال" عوض الحساب "التمويل العمومي"؛
- أن حزب الديمقراطيون الجدد قام بتنزيل الدعم المقدم للمترشحين في الحساب "6560 إعانات ممنوحة" عوض الحساب "6184 مساعدة مباشرة للمترشحين".

5.2. حول نفقات الأحزاب

بلغت نفقات الأحزاب السياسية خلال سنة 2016 ما يناهز 417,99 مليون درهم. وقد لوحظ أن نفقات بمبلغ إجمالي قدره 9,79 مليون درهم كانت موضوع ملاحظات مسجلة من طرف المجلس، أي ما يعادل 10,42 % من مجموع نفقات التسيير. وتتوزع هذه الملاحظات بين:

- نفقات لم يتم بشأنها تقديم أي وثائق مثبتة ما قدره 1.635.757,38 درهم أي ما يعادل 1,74 % من مجموع نفقات التسيير؛

- نفقات تم بشأنها تقديم وثائق مثبتة غير كافية بمبلغ إجمالي قدره 7.885.797,00 درهم أي ما يعادل 8,39 % من مجموع نفقات التسيير؛

- نفقات تم بشأنها تقديم وثائق في غير اسم الحزب بمبلغ يناهز 271.107,41 درهم أي ما يعادل 0,29 % من مجموع نفقات التسيير.

---

4 - Autres créanciers ;

5 - Dotations financières ;

6 - Aide directe aux candidats ;

7 - Subventions d'exploitation ;

8 - Congrès et manifestations .

6.2. حول كيفية أداء النفقات

سجل المجلس في هذا الإطار، أن بعض الأحزاب قامت برسم سنة 2016، بأداء بعض النفقات نقدا رغم أن مبلغها يساوي أو يتجاوز 10.000,00 درهم، وهو ما يخالف مقتضيات المادة 40 من القانون التنظيمي رقم 29.11 والتي تنص على أنه "**يجب أن يتم كل إنجاز لنفقة لفائدة حزب سياسي يساوي أو يفوق مبلغها 10.000,00 درهم بواسطة شيك**".

وبلغت هذه النفقات خلال سنة 2016 ما يناهز 4.947.536,13 درهم مقابل ما قدره 304.733,00 درهم سنة 2015 و1.015.390,00 درهم سنة 2014. وقد تم تسجيل هذه الملاحظة على مستوى الأحزاب السياسية التالية:

الحزب السياسي	مجموع النفقات موضوع الملاحظة
حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية	**3.307.100,00** درهم
حزب جهة القوى الديمقراطية	**920.388,53** درهم
حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي	**206.212,60** درهم
حزب الاتحاد الدستوري	**190.050,00** درهم
حزب المؤتمر الوطني الاتحادي	**85.000,00** درهم
حزب اليسار الأخضر المغربي	**75.590,00** درهم
حزب الشورى والاستقلال	**35.170,00** درهم
حزب التجديد والإنصاف	**35.125,00** درهم
حزب الوسط الاجتماعي	**34.400,00** درهم
حزب الأمل	**15.500,00** درهم
حزب الأصالة والمعاصرة	**12.000,00** درهم
حزب العدالة والتنمية	**11.000,00** درهم
حزب الوحدة والديمقراطية	**10.000,00** درهم
الحزب الاشتراكي الموحد	**10.000,00** درهم
المجموع	**4.947.536,13 درهم**

3. التوصيات

تبعا لما تم تسجيله من ملاحظات حول تدقيق الحسابات السنوية للأحزاب السياسية وفحص صحة نفقاتها برسم الدعم العمومي المتعلق بسنة 2016، يوصي المجلس الأعلى للحسابات بما يلي:

1.3. فيما يخص السلطات الحكومية المختصة

- الحرص على إرجاع الأحزاب للمبالغ غير المستحقة أو غير المستعملة من الدعم الممنوح لها، والمتعلقة بالاستحقاقات الانتخابية السابقة واتخاذ الإجراءات اللازمة، عند الاقتضاء، في حق الأحزاب التي لم تقم بعد بهذا الإجراء القانوني؛
- حصر أصناف النفقات التي يمكن تمويلها بواسطة الدعم العمومي الممنوح للأحزاب للمساهمة في تغطية مصاريف تنظيم مؤتمراتها الوطنية العادية؛

- تتميم المادة 31 من القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر لتتضمن موارد أخرى كعائدات الكراء والفوائد المالية التي اعتادت بعض الأحزاب السياسية على استخلاصها وادراجها سنويا ضمن مواردها؛
- العمل على وضع لائحة الوثائق التبريرية بالنسبة لكل صنف من نفقات الأحزاب؛
- العمل على تنظيم دورات تكوينية لفائدة الأطر الإدارية للأحزاب بغرض تيسير استعمالها للمخطط المحاسبي ووضع دليل للمساطر المحاسبية ونظام معلوماتي مشترك بين الأحزاب السياسية، وذلك كما هو منصوص عليه في القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 سالف الذكر.

2.3. فيما يخص الأحزاب السياسية

- العمل على تقديم كل الوثائق المكونة للحسابات السنوية في الآجال المقررة في القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية والحرص على الإشهاد بصحة الحسابات المدلى بها وفق مقتضيات القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 سالف الذكر ووفق المعيار 5700 من "دليل معايير التدقيق القانوني والتعاقدي" للهيئة الوطنية للخبراء المحاسبين وذلك بهدف تحقيق مزيد من الشفافية في الحسابات المالية؛
- العمل على مسك محاسبة وفق مقتضيات "الدليل العام للمعايير المحاسبية" مع مراعاة الملاءمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية؛
- احترام مقتضيات المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية فيما يخص تفصيل دفتر اليومية[9] ودفتر الأستاذ[10] إلى عدة دفاتر مساعدة[11] من أجل توثيق العمليات المحاسبية المنجزة مع الهياكل المحلية. وفي حالة لا مركزة محاسبة الأحزاب ينبغي على هذه الهياكل مسك محاسبتها طبقا لمقتضيات هذا المخطط المحاسبي؛
- الحرص على وضع بيان مفصل حول صرف المبالغ المحولة للهياكل المحلية للأحزاب وإرفاقه بالحساب السنوي مدعما بالوثائق المثبتة.

[9] - *Journal*
[10] - *Grand livre*
[11] - *Journaux auxiliaires*